الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

9 **ربيع ثانى** 1436 –29 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	23

بين عبد الله وسلمان: إرادة الإصلاح المتدرج

تمكين المرأة يمثل حيزا مهما في المشروع الإصلاحي لديهما

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 9 ربيع ثانى 1436هـ - 29 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام: ميرزا الخويلدي

تمثل نظرية «الإصلاح المتدرج» حجر الزاوية في رؤية كل من الملك الراحل عبد الله، وخليفته الملك سلمان بن عبد العزيز، كلاهما يحملان رغبة حازمة في أحداث إصلاحات متدرجة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

لم تكن الإصلاحات التي قادها الملك الراحل، بعيدة عن مشاركة الملك الحالي، فمنذ عام 2005 كانت هناك إرادة لتحقيق إصلاحات ضرورية تطال الجانب الاقتصادي في البلاد، تسمح باستقطاب الشركات العالمية للعمل والاستثمار في المملكة، هذا الجانب احتاج إلى ما يشبه «الثورة» في التشريعات خاصة فيما يتعلق بسن قوانين تسمح بالتأمين، وحرية تدفق الأموال، وتطوير مرفق القضاء ليشمل المحاكم المختصة، وتطوير آليات الحوكمة.

منذ عام 2005 لعب الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، دورا رئيسيا في تدعيم حركة الإصلاح الإداري والاقتصادي، وشملت في بعض جوانبها إحداث إصلاحات سياسية، وتوسيع هامش المشاركة، والعمل على تمكين المرأة في مختلف أجهزة الدولة، وخاصة من خلال عضويتها في مجلس الشورى.

وبالنسبة لأمير الرياض، كانت العاصمة مثالا أو نموذجا لتزاوج الأصالة مع الحداثة، فقد حرص وبمنظور إصلاحي أيضا أن تكون عاصمة السعودية رمزا للمدينة المنفتحة الأكثر تحديثا وعصرنة، وأيضا الأكثر تشبثا بالموروث الديني، وبالنمط الأخلاقي التقليدي، في الرياض لعب الملك سلمان دورا في كسر صرامة المدينة التي تنمو بسرعة، مما يفقدها روح القرية. وجعل منها «سعودية مصغرة» تضم في أرجائها وأحيائها كل المكونات السعودية التي قصدتها منذ الثمانينات باحثة عن فرص العمل والتجارة والتعليم والاستثمار.

رؤية الملك سلمان في التطوير والحداثة مع التزام صارم بالسلوك الديني، كان يجري تطبيقها في الرياض، فقد كانت العاصمة الأسرع نموا من بين مدن العالم تشق طريقها بين دفتي الأصالة والحداثة.

كما أن ظهور الصروح العلمية والثقافية في الرياض قام على أساس إيجاد قنوات للتعبير تشمل مختلف الاتجاهات الفكرية، أما الأسواق التجارية والتي أصبحت إحدى العلامات الفارقة للمدينة السعودية الأكبر، وتحفل بأشهر العلامات التجارية العالمية فهي تعطي مؤشرا للانفتاح الذي أرساه الملك سلمان.

وإذا كانت العلامات التجارية تمثل «ثقافة» ما، أو هي كاشفة عن نمط اقتصادي – ثقافي محدد، فإن الرياض يمكنها أن تمنح أي مراقب شعورا بانتمائها للمستقبل.

نعلم أن للملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، خطوات رائدة في تعزيز التلاحم الداخلي بين أبناء شعبه، والعمل على صياغة الهوية السعودية الجامعة التي تربط وحدات البلاد وتعزز تماسكها. سواء عبر مشروعه الرائد في الحوار الوطني، أو عبر مختلف الفعاليات التي ساهمت في توحيد السعوديين خلف قيادتهم. وتكمن أهمية هذه الخطوة أنها حمت البلاد من محاولات الاختراق الخارجي، من جهة، وحافظت على قوتها وسط محيط مضطرب.

عمل الملك الراحل كذلك على استيعاب الحراك الداخلي نحو التطوير، وهو القائل عند تعيين عضوات مجلس الشورى من النساء في 2013 إن «التطور الذي نسعى إليه جميعا يقوم على التدرج بعيدا عن أي مؤثرات».

وبالنسبة للملك سلمان، فإن الأمر لا يبتعد كثيرا عن مسيرة ترفض «التوقف والجمود». وهو القائل: «إن من يدعو للجمود والتوقف ينسى أن الإسلام دين التطور»، ومن يدعو إلى نبذ أو استبعاد معطياتنا الحضارية يشترك مع دعاة الجمود في

حقوق الإنسان في الصحافة

بوتقة واحدة، فـ«هناك شيئان مكروهان: الغلو والتزمت لما لم ينزل الله بهما من سلطان». وأن المغالين والمفرطين يشتركون في هدم ديننا وقيمنا، وأن ما يفعله البعض باسم الإسلام هو عدو للإسلام والمسلمين. (في كلمته في ملتقى للمثقفين السعوديين بالرياض. 25 مارس/ آذار 2004).

الحوار الداخلي كان جزءًا من العملية الإصلاحية التي تبنتها القيادة السعودية، منذ عام 2005، وما يجمع الملكين عبد الله وسلمان، أن كليهما يمتان بصلة عميقة للحوار، كمدخل لفك الاختناقات الاجتماعية، وكسر الجمود، وتقريب وجهات النظر، وشد اللحمة الوطنية، والسعي لإيجاد جوامع مشتركة يلتقي حولها السعوديون.

كما الملك عبد الله، فإن الملك سلمان احتضن هو الآخر تطلعات مواطنيه السعوديين وعمل على استيعاب همومهم وتابع مناقشاتهم وفتح الباب للتحاور معه. ومنذ عام 2003 شهدت السعودية مجموعة من الخطوات الإصلاحية تمثلت في إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي عقد أول ملتقى للحوار الوطني في منتصف يونيو (حزيران) 2003، ومثل المشاركون في جلساته عبر عدد من اللقاءات والمؤتمرات ولأول مرة مختلف الاتجاهات المذهبية في المملكة، وناقش المؤتمر على مدى 3 أيام قضايا الوحدة الوطنية ودور العلماء في ترسيخها.

وواصل الملك عبد الله سياسة فتح الأبواب لاستيعاب المناخات المتعددة، واتجه نحو خلق بيئة صالحة للحوار، فأسس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي عقد حتى الآن 4 جولات للحوار شارك فيها أكثر من 220 من مختلف النخب الوطنية في جلسات حوار تموجت من داخل قاعات الفنادق إلى مختلف مفاصل المجتمع، يجد السعوديون أنفسهم أمام استحقاقات هذه التجربة واستيعاب متطلباتها.

في أغلب جلسات الحوار، كان هناك ممثلون لتيارات دينية ومذهبية، وسجلت حضورا للتيارات الفكرية التي تتقاسم المشهد السعودي، حتى كتلك الاتجاهات غير المحسوبة على التيارات الدينية والليبراليين وكذلك المرأة. واستطاعت تلك اللقاءات وبإرادة سياسية محسوبة تحريك الساكن وضخ الحياة في قيم الحوار على أساس التعايش داخل البيت السعودي. وفتحت اللقاءات الأبواب على مصراعيها لعرض التجاذبات الداخلية بين مختلف التيارات. واتسمت لغة الحوار بلغة نقدية وبالجرأة في طرح مختلف القضايا على بساط البحث واقتحام مناطق (التابو) التي لم تكن متاحة للتناول بين المثقفين.

الحوارات بين النخب الفكرية، تقابلها حوارات مفتوحة تشهدها إمارة الرياض، وديوان أميرها السابق، الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز، فكثيرا ما كانت الوفود من مختلف أرجاء البلاد تلقي رحلها هناك باحثة عن حلول لمعضلات تواجه العلاقات البينية أو تسعى لأمير العاصمة والرجل المؤثر في القرار من أجل حل المشكلات التي تواجهها، وكان الجميع لديه الثقة أنهم بإزاء رجل يحتضن همومهم ويتعامل معها بالصدق والإنصاف مهما تنوعت مشاربهم. وكانت العبارة المشهورة في السعودية «الأبواب المفتوحة» بالنسبة للملك سلمان تمثل جانبا مختلفا فهو غالبا ما كان يبادر بالدخول في حوارات عميقة وذات دلالة مع العديد من رجال الفكر والثقافة.

يقابل كل ذلك، العمل على تجنيب البلاد الهزات العنيفة التي واجهتها بلدان عربية كثيرة. فمنذ بداية الألفية الثالثة، شهدت المملكة بفعل اتساع الطبقة الوسطى، ومفاعيل التنمية والتعليم، حراكا سياسيا داخليا سعى لتعزيز المشاركة، والبحث عن فرص في عالم متغير، وتمثل هذا الحراك في إصدار المثقفين السعوديين لعدد غير مسبوق من البيانات والعرائض، أهم مطالب هذه البيانات العمل على تمتين الجبهة الداخلية السعودية وتشكيل (إنتلجنسيا) تعنى بالشأن السياسي، والسماح للنخب الثقافية بالمشاركة في الهم العام.

وما جمع معظم تلك العرائض الإيمان العميق بالوحدة الوطنية والاصطفاف خلف قيادة البلاد ورمزية الحكم ورفض التدخلات الخارجية، والعمل بشكل جماعي بين النخب التي كانت تمثل مختلف الأطياف الفكرية والثقافية على إحداث مجموعة من الإجراءات التطويرية في بنية الدولة والمجتمع، والإقرار بتعددية المجتمع السعودي، والتعامل وفق هذا المفهوم.

تعامل الملك الراحل، كما تعامل الملك سلمان، وحكومتهما مع هذا الحراك بقدر كبير من سعة الصدر وتم استيعاب هذه المطالب بإيجابية والعمل على تطبيق متدرج لعدد من الأفكار. وفي مرات متكررة استقبل الملك الراحل النخب الثقافية التي أصدرت البيانات وناقش معهم محتوياتها كما تبنى العديد من الأفكار التطويرية التي دعت لها. وكان الملك الراحل يقدم نموذجا رفيعا في التجاوب مع المبادرات الإصلاحية، ويثبت لأبناء شعبه أنه يقود حكومة منفتحة على شعبها وليست معزولة عنه.

ومن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت، تحديث النظام الإداري في البلاد، وإجراء إصلاحات اقتصادية كانت ضرورية، وعلى الصعيد الاجتماعي أعلن عن قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في التاسع من مارس 2004 وجاء في بيان تأسيسها أنها تأتي بهدف العمل على حماية حقوق الإنسان وفقا للنظام الأساسي للحكم وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بما لا يخالف الشريعة الإسلامية. وباشرت الجمعية منذ تأسيسها العمل وتصدر تقريرا سنويا، وقامت الجمعية العام الحالي بزيارات تفتيشية لعدد من السجون، وحرصت على تدعيم ثقافة احترام الإنسان.

وفي يونيو (حزيران) 2004 تم الانتهاء من انتخاب أول هيئة للصحافيين السعوديين، وكان اللافت أن الوزارة تخلت عن تعيين ثلث الأعضاء في مجلس الهيئة وطرح جميع المقاعد التسعة للتصويت. وتهدف هيئة الصحافيين السعوديين إلى تنظيم العلاقة بين العاملين في مهنة الصحافة. وجاء قرار وزير الإعلام على إنشاء هذه الهيئة لـ(تكون إطارا لتنظيم العلاقات والتعاون بين العاملين في مهنة الصحافة وكذلك لتنظيم العلاقات بين الصحافيين والمؤسسات الإعلامية التي يعملون بها). و(منح الصحافيين قدرا كبيرا من الثقة والاطمئنان وشعورا أكبر بالمسؤولية تجاه وطنهم ومجتمعهم).
وتصدر في السعودية 8 صحف يومية باللغة العربية و3 صحف يومية باللغة الإنجليزية، كما تطبع في المملكة عدد من الصحف العربية اليومية.
وفي خطوة إصلاحية أخرى، أقر مجلس الوزراء في جلسته يوم 17 شعبان 1424هـ توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات والقرى على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخبا.
وفي مجال تمكين المرأة، اتخذ في فبراير (شباط) 2013، اتخذ الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز قرارا إصلاحيا جديدا، حين قرر تعيين 30 سيدة عضوات في مجلس الشورى السعودي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المملكة. وقال الملك عبد الله للنساء المعينات في المجلس وهو يستقبلهن في قصره «مكانكن في مجلس الشورى ليس تشريفا بل تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع السعودي». ويشكل النساء 20 في المائة من أعضاء مجلس الشورى الجديد المؤلف من 150 عضوا.
قرار تعيين المرأة كعضوة في المجلس كان معلنا منذ عام 2011، وعند تعيينهن في 2013 قال خادم الحرمين الشريفين إن «التطور الذي نسعى إليه جميعا يقوم على التدرج بعيدا عن أي مؤثرات».
من حيث العدد، فإن وجود 20 في المائة من أعضاء مجلس الشورى من النساء، يضع المملكة في مرتبة متقدمة على دول عديدة عريقة في الديمقراطية، بهذا العدد تتقدم المملكة على دول مثل الولايات المتحدة وأيرلندا وروسيا والهند والبرازيل في نسبة شغل المرأة للمقاعد في المجلس النيابي.
خطوة دخول المرأة إلى المجلس سبقه قرار آخر بتعزيز دورها في المجالس البلدية، وخلال الانتخابات البلدية المقبلة سيدخل حيز التنفيذ قرار الملك الراحل بالسماح للمرأة بدخول الانتخابات البلدية.
تمكين المرأة، يمثل حيزا هاما في المشروع الإصلاحي لخادم الحرمين، وللملك سلمان بن عبد العزيز، حتى لو تم ذلك بطريقة تدريجية، خلال العقد الماضي قطعت المملكة شوطا هاما في تدعيم دور المرأة وتعزيز مكانتها التعليمية، خاصة حين فتح الملك الراحل مشروعه الرائد في الابتعاث الذي أتاح الفرص لنحو 50 ألف طالبة سعودية للدراسة في أرقى جامعات العالم. إلى جانبه افتتح جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتعيين أول مديرة لجامعة سعودية هي الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود.
كذلك، أتاح مشروع توطين الوظائف في القطاع الخاص السعودي الفرصة لعشرات الآلاف من النساء السعوديات العمل في مشاريع صغيرة ومتوسطة، أو العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة، من بينها تجارة التجزئة وبيع المستلزمات النسائية، وكان هذا المشروع الذي لقي ممانعة كبيرة أحد أهم ما وفره الملك الراحل للمرأة لضمان حصولها على عائد اقتصادي يحررها من الحاجة، ويوفر لها ملاذا آمنا ضد الاستغلال، كما يعطيها الفرصة للمشاركة في التنمية.

أبرز 10 قرارات حقوقية في السعودية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 ربيع ثانى 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24888

علي الشريمي

5

حقوق الإنسان في الصحافة

الإنجازات الحقوقية كان لها صدى كبير من قبل المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ما أسهم في ترشيح المملكة لثلاث دورات متتالية لتكون عضوا أساسيا في مجلس حقوق الإنسان

ما زلت أتذكر تلك الكلمة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- أمام مجلس الشورى في ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٨هـ "من حقكم عليّ أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم"، حيث إن المراقب للمشهد المحلي في العقد الأخير يدرك وبوضوح ولادة المشروع الحقوقي بقيادة الملك عبدالله، إذ جعل حمايته والتعريف به في كل القطاعات هدفا استراتيجيا، وفيما يلي أستعرض هنا أبرز عشرة قرارات في مجال حقوق الإنسان أقرها الملك الراحل:

1- إنشاء هيئة حقوق الإنسان الحكومية في عام 1426هـ ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

2- إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي جمعية أهلية تضمن نظام إنشائها الدفاع عن حقوق الإنسان مواطنا أو مقيما أو زائرا.

3- تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في 1432/4/13هـ.

4- إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي يسعى إلى إشاعة ثقافة الحوار والتسامح بين أفراد المجتمع وفئاته من ذكور وإناث.

5- في أكتوبر 2012 تم إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الأديان في فيينا الذي يهدف إلى نشر القيم الإنسانية وتعزيز التسامح والسعي إلى تحقيق الأمن والسلام العالمي. وكذلك مبادرة الملك عبدالله بتأسيس مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية والتي تبناها مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الرابع في مكة المكرمة في شهر رمضان 1433هـ.

6- منح المرأة السعودية حقوقها السياسية، وذلك بإدخالها إلى قبة مجلس الشورى، بنسبة 20%، وإدخالها كذلك في المجالس البلدية مرشحة ومنتخبة، إذ رحبت المنظمات الحقوقية كافة بهذه الخطوة غير المسبوقة تاريخيا، كونها أصبحت تشارك في صناعة القرار، متساوية مع شقيقها العضو في الحقوق والواجبات، من دون ستار أو حجاب أو شبكة إلكترونية.

7- صدور أنظمة قضائية ففي عام 1433هـ صدر نظام جديد في تنفيذ الأحكام القضائية، وفي عام 1435هـ صدر نظام المرافعات أمام ديوان المظالم وصدور نظام المرافعات الشرعية، وكذلك تم البدء في تفعيل المحاكم المتخصصة وفي مقدمتها محكمة الأحوال الشخصية، والمحاكم العمالية والتجارية والعقارية. وكذلك صدور قرار يسمح للمرأة السعودية بإصدار تصريح عمل كمحامية للتقاضي في المحاكم.

8- صدور قرار بتاريخ 1431/11/4 يقضي بوضع استراتيجية عامة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في كافة قطاعات الدولة ووضع مدونة محددة خاصة بالحقوق، يعرف من خلالها الناس حقوقهم بشكل لا لبس فيه، لتكون مقياسا لكشف التجاوزات والانتهاكات الحقوقية.

9- أصدر مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 27/ 08/ 2013، قرارا بالموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، وهذه أول مرة يصدر نظام يُجرم العنف الأسري ضد المرأة والطفل.

10- الموافقة الملكية على صدور نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بتاريخ 1430/7/21 هـ وإنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تختص بمتابعة أوضاع الضحايا وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من وزارات الداخلية والخارجية والعدل والشؤون الاجتماعية، والعمل، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان. كل هذه الإنجازات الحقوقية كان لها صدى كبير من قبل المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مما أسهم في ترشيح المملكة لثلاث دورات متتالية لتكون عضوا أساسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من 2006 وحتى 2015، إذ حصلت على عضوية أول مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام 2006م، وإعادة انتخابها لدورة تالية بدءا من عام 2009م، إضافة لانتخابها في عام 2010م عضوا في المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة الجديد المعنى بشؤون المرأة. وختاما وفي يوم رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نستذكر هذه الإنجازات الحقوقية وندعو أن تستمر وتطور، وكلنا ثقة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان في مواصلة المسيرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

النهاري: نعمل على سبل مواجهتها وفقا لأسس علمية وعمل مؤسسي

• حقوق الإنسان": رصد 765 شكوى في مكة المكرمة.. العنف الأسري أبرزها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ربيع ثانى 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/29/article_926872.html

الاقتصادية» من مكة المكرمة

قالت لـ"الاقتصادية" الدكتورة جواهر النهاري، مديرة الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة، إن الفرع تلقى 765 شكوى خلال العام المنصرم، سجل الشطر النسائي منها 215 شكوى والشطر الرجالي 550 شكوى، مؤكدة أن القضايا التي ترد للفرع تتفاوت من عام لآخر، غير أن قضايا العنف الأسري تتصدر تلك القضايا، بحسب إحصاءاتهم العام المنصرم.

وأوضحت أن تلك الشكاوى بلغت 45 شكوى، من أصل77 وردت للفرع في شطريه الرجالي والنسائي، في حين تأتي في المرتبة الثانية القضايا المتعلقة بحقوق الموقوفين والسجناء، حيث سجل القسم النسوى 39 شكوى من أصل 173 شكوى.

وأكدت أن الفرع تمكن من إنجاز 235 شكوى، في حين تمت إحالة 410 شكاوى للجهات الحكومية المختلفة، وما زالت 120 شكوى قيد الدراسة في الفرع بشطريه الرجالي والنسائي.

وقالت النهاري، "إن الحالات المعرضة للعنف الأسري مع الأسف في ازدياد، حيث سجل الفرع 50 شكوى حالة عنف في عام 1433، بينما أظهرت إحصاءات عام 1434 أن الشكاوى زادت وبلغت 77 شكوى"، مستدركة بأن الفرع بصدد عمل إحصائية شاملة لحالات العنف الأسري، وما يقع على المرأة وكذلك الموجه ضد الطفولة لخمس سنوات ماضية، بهدف تبني ملف قضايا العنف الأسري وسبل مواجهتها وفقا لأسس علمية وعمل مؤسسي متكامل. وعن التقارير الأجنبية المغلوطة التي تصف حقوق المرأة السعودية بالمنتهكة، أفادت النهاري، أن السعودية دستورها كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ومن هذا الدستور انطلقت الحقوق قبل أن تعرفها منظمات حقوق الإنسان ولا غرابة في أن المرأة السعودية تنعم بهذه الحقوق في ظل هذا الدستور العادل، وما يصدر عن تقارير خارجية بأن حقوق المرأة السعودية منتهكة، يثير التساؤل هل هم من يعيشون على أرض السعودية أم نحن؟

وأبانت أنه لا شك في أن هذه التقارير مغلوطة وتعتمد على معلومات مغلوطة، فحقيقة الوضع الإنساني للمرأة السعودية يتضح من دخولها في مجلس الشورى وتقلدها عددا من المناصب القيادية البارزة، وكذلك دخولها في مضمار الدفاع عن الحقوق، فقد صدر لعدد من السيدات تصاريح محاماة وغيرها من الامتيازات التي تفوق الحقوق في حقيقتها.

وترى مديرة الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أنه في الآونة الأخيرة طرأ تطور ملحوظ على المجتمع السعودي بشأن ثقافة حقوق الإنسان، وذلك يعود لما تقوم به الهيئة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، التي حظيت باهتمام خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمة الله، منذ أن صدر أمره منذ أربع سنوات بالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا تزالت الهيئة تعمل على هذا الملف حتى تحقق الهدف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

"العدل": سجن 65 زوجاً رفضوا تنفيذ أحكام الحضانة والزيارة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ربيع ثانى 1436هـ - 29 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام - فاطمة آل دبيس

أصدرت محاكم التنفيذ في منطقة الرياض أكثر من 65 حكماً على آباء رفضوا تنفيذ أحكاماً لصالح طليقاتهم، وذلك بدفع النفقة، أو منع الأبناء من زيارة أمهم. وحكم عليهم بالسجن مدة تراوح بين يومين إلى ثلاثة أشهر، بسبب «عناد الزوج واستغلال السلطة». كما يسجن الآباء المتأخرين في استخراج وثائق رسمية للابن وفق المادة 95 من نظام القضاء.

فيما أمرت وزارة العدل بتكوين لجنة لدرس طلبات القضاة في المحاكم، لتكليفهم بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي، والطلب من القضاة الرفع مباشرة للمجلس بالطلبات، ليتسنّى درسها وإصدار القرار المناسب.

وأوضحت وزارة العدل أن القرارات الأخيرة، ومنها رفع مدة السجن إلى أكثر من ثلاثة أشهر، «تصب في صالح المرأة، والتخفيف من معانات ما بعد الطلاق، نتيجة تعنت الأزواج في تطبيق الأحكام التي تصب في صالحها، إضافة إلى تعنت الزوج في تنفيذ الحكم الصادر، سواء بزيارة الابن أم النفقة».

وأكدت الوزارة أن هذه الأحكام «لا يصدر فيها الحكم مباشرة، ولا يتدخل القاضي فيها مباشرة، إلا بعد جلسات للصلح بين الزوجين، من خلال جمعيات متخصصة في الصلح بين الأزواج، وجلسات من الصلح وورود تقارير للقاضي»، وكانت وزارة العدل أشارت أخيراً إلى صدور قرارات بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء تقضي بإعطاء المرأة الحاضنة حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات والمدارس وإدارات التربية والتعليم وبعض الجهات الحكومية والأهلية، لإنهاء إجراءات أو معاملات تخص المحضون، ما عدا السفر، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر للمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين 205 - 206 في نظام المرافعات الشرعية. إلى ذلك، أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى أمراً بتكوين لجنة لدرس طلبات القضاة في المحاكم، لغرض تكليفهم بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي، وطلب من القضاة الرفع مباشرة للمجلس بالطلبات، ليتسنّى درسها وإصدار القرار المناسب.

وصدر القرار بعد تكرار رفع الطلبات من القضاة للأمين العام لمجلس القضاء، بغرض تكليفهم خارج أوقات الدوام، وكذلك ما يرفع من التفتيش القضائي، الذي أدى إلى اتخاذ قرار بتكوين اللجنة لمنع الازدواجية وتوحيد الإجراءات.

ونصت المادة ٢٦ من نظام الخدمة المدنية على أنه «يُصرف للموظف الذي يكلّف بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي، وأثناء العطل الرسمية، مكافأة نقدية عن الساعات الإضافية، وتحدد اللائحة قواعد منح هذه المكافأة».

وراعى النظام قبل التكليف بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي لجميع المراتب إنجاز العمل أثناء وقت الدوام، وأن يكون العمل خارج وقت الدوام للقيام بواجبات وظيفة شاغرة، أو القيام بعمل استثنائي، أو مهمة رسمية. وليس نتيجة قصور أو إهمال من الموظف، وأن يصدر قرار التكليف بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي للأيام العادية بالنسبة للمراتب (13 و14 و15) من الوزير أو من في حكمه. أمّا أيام العطل الأسبوعية والأعياد؛ فيجوز التكليف بالعمل فيها لشاغلي جميع المراتب، مع مراعاة الشروط السابقة، وذلك في الجهات التالية: مراكز الحدود، والمطارات، والموانئ، والمستشفيات، والإذاعة والتلفزيون، والاتصالات وتقنية المعلومات، والإمارات والدواوين الملكية، ومكاتب الوزراء، وغير ذلك من الجهات التي يحددها مجلس الخدمة المدنية. ويشترط لصرف مكافأة عن العمل الإضافي صدور قرار من الوزير المختص يبين طبيعة العمل المكلّف به، وعدد الساعات المقررة لإنجازه، على ألا يزيد ما يصرف للموظف في اليوم الواحد عن نصف الراتب اليومي.

"الخلافات العمالية" تدرس ملف "موظف" فصل بسبب خلاف مع رئيسه

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ربيع ثانى 1436هـ - 29 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي

تدرس الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في وزارة العمل ملف قضية سعودي فصل من وظيفته في إحدى شركات الاتصالات على خلفية إدلائه بشهادته أمام المحكمة الجزائية بجدة لمصلحة زميله في القضية الشهيرة التي دين فيها «مسؤول» بدس «السم» لزميله في كأس الحليب أثناء العمل. وتأتي هذه التطورات بعد أن تقدم الموظف السعودي بلائحة اعتراضية على الحكم الذي أصدرته الهيئة الابتدائية في مكتب العمل بمحافظة جدة برفض إعادة «الموظف» إلى وظيفته، إذ دوّن عدداً من الملاحظات التي وردت في الحكم.

وتسلّمت الهيئة الابتدائية في مكتب العمل بمحافظة جدة المذكرة الاعتراضية على الحكم قبل أن يتم رفعها إلى الهيئة العليا للفصل في الحكم، وذلك بإعادة النظر فيه مرة أخرى، أو تثبيت ما تضمنه الحكم من بنود.

وحوت مذكرة الاعتراض التي تقدم بها الموظف نقاطاً عدة، أبرزها أن قرار فصله أرسل من الشركة عبر البريد الإلكتروني، مشيراً إلى أنه تم منعه من دخول مكتبه، إضافة إلى إلغاء الخدمات التي كان يتمتع بها في مقابل وظيفته التي يعمل بها، من أبرزها هاتفه الجوال والتأمين الطبي.

وأرجع الموظف إصدار القرار إلى أنه جاء بسبب الإدلاء بشهادته أمام المحكمة في قضية «السم» الذي تعرض له أحد زملائه في العمل، مشيراً إلى أن القرار تعسفي ولا يخضع للأنظمة والقوانين.

وكانت الهيئة الابتدائية وبحسب منطوق الحكم (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أبلغت جميع الأطراف في القضية بأن لهم الحق في الاعتراض على الحكم الابتدائي، وتقديم استئنافهم لدى الهيئة العليا في منطقة الرياض خلال 30 يوماً من تاريخ التبليغ.

وتضمن حكم الهيئة الابتدائي تعويض الموظف مبلغ 156 ألفاً عن الإنهاء غير المشروع، وألزمت الشركة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، بدفع مبلغ 335 ريالاً قيمة مصاريف العلاج، فيما ردت بقية الطلبات التي قدمها الموظف المدعي، ومنحته الحق في المطالبة بمستحقاته المقررة نظاماً.

وجاء حكم الهيئة الابتدائية بعد أشهر من الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الجزائية في محافظة جدة، المتضمن سجن «المسؤول» في الشركة بعد إدانته بدس «السم» لزميله، إذ لم يمر سوى أيام وأصدرت بعدها الشركة قراراً بفصل الموظف المدعي وهو أحد الشهود في القضية وأدلى بشهادته أمام المحكمة.

وكان الموظف المفصول دوّن شهادته أمام القضاء، وأكد أنه حضر إليه زميله «المدعي» ومعه الكأس وقام بشم رائحته، واتضح له أنها رائحة كريهة، وأفاد بأنه في اليوم الذي تسمم فيه «الموظف» شاهد المتهم أمام مكتب الموظف، وكانت في يده مناديل ويده ممدودة للأسفل ثم رجع إلى مكتبه وسمع أنه وضع «سماً» لزميله.

يذكر أن الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية في محافظة جدة تضمن السجن لـ «المسؤول» في شركة اتصالات ثلاثة أعوام مع تكليفه بالأعمال المهنية أثناء فترة التوقيف، وجلده 50 جلدة بعد إدانته بوضع «السم» لزميله في كأس حليب أثناء العمل الرسمي. كما حكمت على المتهم «المسؤول» بحفظ ١٠٠ حديث، وحفظ ثلاثة أجزاء من القرآن الكريم، وقراءة كتاب أحكام العبادات وأركان الإسلام للشيخ عبدالعزيز بن باز، وقراءة كتاب رسائل التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب، وكتابي الوابل الصيب، والجواب الكافي لمن سأل عن الجواب الشافي وهما لابن القيم مع اختباره فيهما، فيما حفظت المحكمة الجزائية الاتهام بحق ثلاثة متهمين لعدم كفاية الأدلة التي وجهت ضدهم.

وزارة العمل تدعو عملاءها إلى تقديم شكاواهم على شركات الاستقدام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
دعت وزارة العمل السعودية اليوم (الأربعاء) المواطنين والمقيمين ممن لديهم شكاوى أو ملاحظات على أداء مكاتب وشركات الاستقدام إلى التواصل معها عبر الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية "مساند" على الرابط **www.musaned.gov.sa** (نافذة: اتصل بنا)، أو بالاتصال الهاتفي على الرقم الموحد 19911.
وأكد وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ، أن "دعوة الوزارة للتواصل معها عبر المنافذ الرسمية يأتي من منطلق حرصها على تلبية احتياجاتهم من خلال تذليل التحديات أو الإشكالات كافة التي قد تعترض إجراءات حصولهم على العمالة المنزلية بأي حال من الأحوال".
وأوضح أن "موقع مساند، يتيح للمواطنين التعرف إلى الحقوق والواجبات والتكاليف والمعلومات التفصيلية عن المكاتب، ويمكن المستفيد من خلاله التعرف إلى آلية تقديم الشكاوى والنزاعات إذا حدثت بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية، إضافة إلى ما يوفره من النماذج والمستندات المطلوبة لإجراءات الاستقدام كنموذج طلب استقدام الأفراد، نموذج الراتب، استمارة خروج وعودة، استمارة إصدار رخصة إقامة وطلب إصدار رخصة قيادة".
ودعا الصايغ جميع شركات ومكاتب الاستقدام بنشر تكاليف استقدام العمالة المنزلية على موقع "مساند"، بما يخدم المواطن والمقيم على حد سواء، ويضع أمامهما خيارات خدمية متنوعة، تأكيداً لمبدأ الشفافية، وسعياً إلى تحفيز تنافسية الاستقدام، لافتاً النظر إلى أنه "يتم متابعة طلبات أصحاب البلاغات والشكاوى والاقتراحات والعمل على تحصيل حقوقهم من مزودي الخدمة وفق اللوائح المنظمة للعلاقة التعاقدية، وأنَّ مركز الاتصال يجيب على ما يرده من اتصالات بثماني لغات، هي: العربية، الإنكليزية، الأوردو، الهندية، الإندونيسية، الإثيوبية، ماليالامية وتقالو الفيليبينية. ويقدم خدماته من السبت إلى الخميس من الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً".

للمرة الأولى في تاريخ القضاء..

"العدل" تنشر 1200 حكم قضائي لعام واحد في 30 مجلداً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1016941

الرياض - أسامة الجمعان
للمرة الأولى في تاريخ القضاء العام بالمملكة تنشر وزارة العدل ثلاثين مجلداً لـ"مجموعة الأحكام القضائية" تمثل سوابق القضاء السعودي في القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية والجزائية، وتضمنت مقدمة وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى للمجموعة شرحاً مُفصَّلاً لها في عشر صفحات، وتشيرُ التفاصيل إلى طرح وزارة العدل لمجموعة من الأحكام القضائية يبلغ عدد الأحكام أكثر من 1200 حكم من الأحكام الصادرة خلال عام 1434ه فقط.

وأوضحت الوزارة أنها سائرة في نشر الأحكام القضائية أولاً بأول بعد أن انتهت من كافة تجهيزات النشر من تفريغ القضاة وإيجاد المعاونين لمسح الأحكام القضائية في عموم المملكة وتهيئتها للنشر وفق ترتيبات إجرائية مهمة بطابع نشر متميز، وكان من أعقد ما مر على مركز البحوث بوزارة العدل المعني بالنشر هو تفريغ القضاة، وقد شكلت نواتها الأولى التأسيسية قاعدة مهمة للانطلاقة نحو نشر أحكام السنوات القادمة.

وتحتوي المدونة على نماذج لأحكام منوعة سبق أن صدرت من المحاكم الابتدائية، وتم تصديق الاستئناف عليها، والانتهاء من رصدها ونشرها عقب شطب أسماء أطراف الدعوى متضمنة مفاتيح (الموضوعات) والأسانيد الشرعية والنظامية لكل حكم، وملخص القضية شاملة وقائعها وأسباب الحكم ومنطوقه ومصادقة الاستئناف عليها، تحت أكثر من 100 موضوع (قضائي - فقهي) ما بين حقوقي وأحوال شخصية وجنائي.

وتمثل هذه المدونة أمل القضاة والمحامين والباحثين طيلة عدة عقود، فجاءت لعام واحد وهو عام 1434هـ في ثلاثين مجلداً، في شكل متميز يضارع أسلوب وصيغة نشر الأحكام في العديد من الدول المتقدمة عاكسة شفافية القضاء السعودي بهذا التفصيل والإسهاب والتبويب المتكامل ولتحقق من جانب آخر الأهداف التي تغياها نظام السلطة القضائية من نشر الأحكام.

استقبل وفد مكتب مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الأمريكي

وزير العدل: الاتّجار بالبشر مجرّم في الإسلام وملاحق في المملكة تشريعياً وقضائياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1016946

الرياض – مبارك العكاش

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، في مكتبه بالرياض وفدَ مكتب مُراقبة ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، في وزارة الخارجية الأمريكية، واستعرض معاليه جهودَ المملكة في مكافحة هذه الآفة العالمية، مبيناً أنها مُجَرَّمَة في الشريعة الإسلامية، ومعاقَبٌ عليها قضاءً بعقوبات تصل إلى السجن خمس عشرة سنة، وبغرامات مالية تصل إلى عشرة ملايين ريال، مؤكداً أن المملكة حاصرت هذه الجريمةَ تشريعياً وقضائياً، وأنها تُعتبر من الجرائم التي تتفق على محاربتها كافة القيم والأخلاق الإنسانية، وألا علاقة لها مطلقاً باختلاف المفاهيم والأفكار والثقافات؛ فهي جريمة متفق على نبذها بكافة أشكالها وصورها، مشيراً معاليه إلى أن التقارير الحقوقية في هذا الصدد لا بد أن تكون مبنية على رصد موثق ومتكامل المصادر مع الابتعاد على البناء آحادي المعلومة، وأن التباحث مع الوفد الأمريكي يأتي في إطار علاقات الصداقة والتفاهم المتبادل بين البلدين الصديقين، وأن الإجراءات المتخذة من المملكة تجاه هذه الجريمة حازمةٌ، نظراً لانتهاكها الصارخ للتعاليم الإسلامية التي تشدد على رعاية كرامة الإنسان، التي هي منحة إلهية وهبها الله لكافة البشر، وأن الأنظمة والإجراءات المنظمة لمواجهتها تستمد موادها من أحكام الشريعة الإسلامية.كما أشار الوزير العيسى إلى أنَّ جرائمَ الاتجار بالأشخاص في المملكة العربية السعودية، بحسب مؤشرات الإحصاءات القضائية قليلة جداً بالنسبة لعدد السكان، ما يعني أنها ليست ظاهرة، مع القناعة بأهمية التواصل المستمر والجاد من قبلنا وغيرنا لإعطاء رسالة للجميع بعزمنا وقوة إرادتنا على كشف هذه الجريمة وملاحقة أوكار سريتها وتخفيها وتقديم المتهمين فيها للعدالة.

مؤشراتنا القضائية لا تصنف جرائم الاتجار بالبشر كظاهرة لقلة وقائعها المنظورة

وقد عبرت رئيسة الوفد أليسون فريدمان عن تقديرها لهذا اللقاء مشيرة إلى سعادتها بالمعلومات التي اطلعت عليها في هذا الموضوع، مؤكدة على أن هناك مآسي عانت منها الإنسانية طويلاً في الرق وغيره وأن التاريخ البشري يستذكرها بمرارة.

مؤسسة الملك خالد الخيرية تنضم للاتفاقية العالمية للأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1016980

الرياض - محمد الحيدر
كشفت مؤسسة الملك خالد الخيرية عن انضمامها إلى "الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة" الخاصة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، كأول مؤسسة عربية غير مانحة تنضم لهذه الاتفاقية ذات الطابع غير الربحي والتي تشترك بها منظمات متنوّعة من أكثر من 100 دولة حول العالم تقدم على دعم المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادراته الخاصة التي تجمع مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع غير الربحي بجانب قطاع الأعمال.

وستجني المؤسسة إثر انضمامها إلى الميثاق العالمي الذي تشترك به نخبة من المنظمات حول العالم؛ باقة ضخمة من التوصيات المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن خلق "وثيقة ارتباط" بين المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة والميثاق العالمي للأمم المتحدة من خلال جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة. وتعمل مؤسسة الملك خالد الساعية إلى النهوض بالعمل الخيري في المملكة؛ على دعم المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة عن طريق برامجها ومبادراتها التنموية، ودمج تلك المبادئ ضمن أنشطتها واستراتيجيتها، وستساهم بعد الانضمام للاتفاقية المحدّدة بسنتين في اقتراح مشروعات شراكة في مجال الاستدامة المؤسسية وإشراك منشآت القطاع الخاص في المملكة بقضايا الميثاق العالمي، بالإضافة إلى المشاركة في المناسبات العالمية المتعلّقة بهذا الشأن، وتبادل الخبرة لتشكيل مبادرات محلية تجمع القطاع الخاص بالقطاع غير الربحي، ودعم البحوث لمساعدة الشركات في المملكة على القيام بالتنفيذ العملي لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة. ومن المقرر أن تقوم مؤسسة الملك خالد الخيرية بتقديم تقرير كل سنتين للسيّد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة، يتضمّن أنشطتها وجهودها الداعمة للميثاق العالمي للأمم المتحدة والمساءلة والشفافية، إضافة إلى التقدّم الذي أحرزته في تنفيذ المبادئ العشرة للاتفاقية التي تساهم ببناء مجتمعات تعيش في رخاء وازدهار، كما سيتضمّن التقرير مساهمات المؤسسة في مشروعات الشراكة ومستجدات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

منصور بن متعب: تسهيل مشاركة النساء في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض
رأس صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية أمس، أعمال الاجتماع الأول للجنة العامة لانتخابات أعضاء المجالس البلدية.
واستهل سموه الاجتماع بكلمة ترحيبية بأعضاء اللجنة، التي شكّلت للإشراف على أعمال انتخابات أعضاء المجالس البلدية في دورتها الثالثة، مؤكدًا ضرورة تكامل الاستعدادات للعملية الانتخابية في جميع مراحلها وتوفير كل ما يسهل مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات كمرشحة وناخبة.
واستمع سموه لشرح قدمه مدير عام شؤون المجالس البلدية بالوزارة عن المتطلبات والترتيبات المتعلقة بالانتخابات البلدية وآلية عمل اللجنة العامة ومواعيد انعقادها، واستخدام التقنيات الحديثة في العملية الانتخابية.
وأقر الاجتماع تعيين مدير عام شؤون المجالس البلدية المهندس جديع بن نهار القحطاني متحدثًا رسميًّا باسم اللجنة العامة لانتخابات أعضاء المجالس البلدية للتواصل مع كافة وسائل الإعلام، والرد على أي استفسارات أو تساؤلات بشأن العملية الانتخابية.

الشرقية تتصدر "حيازة المسكرات".. "العدل":

10 ٪ نسبة تأخير القضايا الجنائية في جميع المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150129/Con20150129749861.htm

نواف عافت (الرياض)
كشف تقرير لوزارة العدل أن نسبة تأخير إنجاز القضاة للقضايا بشكل عام في جميع المحاكم لم تتجاوز 10 %، وذلك في القضايا الجنائية فقط والتي يستغرق إنجازها ست جلسات وأكثر أما ما يتعلق بالقضايا الإنهائية والحقوقية فلم تتجاوز نسبة التأخير فيها 1 %.
وأشار التقرير إلى أنه تم وضع مؤشر يقيس نسب القضايا إلى عدد السكان ليعكس حقيقة كل جريمة، ومنها تعاطي المجتمع في كل مدينة مع هذه القضايا مقارنة بعدد سكانها، والذي من شأنه إعطاء نتائج مهمة ذات مغزى وقيمة، وبين أن قضايا المسكرات كانت الأعلى بمدينة الدمام بمعدل تجاوز 190 لكل مائة ألف نسمة من سكان المدينة، وكان لمحافظة الخفجي النصيب الأوفر من قضايا حيازة المسكرات بنسبة 25 % مقارنة بباقي المدن، وذلك بمعدل تجاوز 39 لكل مائة ألف نسمة من السكان، وجاءت محافظة الخبر في المركز الأول من حيث قضايا تهريب المسكرات بنسبة تجاوزت 27 % مقارنة بباقي المدن، فيما تصدرت أبها قضايا الترويج للمسكرات بمعدل 19 لكل مائة ألف نسمة من السكان.
وفي منطقة القصيم تصدرت جرائم المخدرات مقارنة بالجرائم الأخرى، وذلك بمعدل تجاوز 121 لكل مائة ألف نسمة من السكان، تلتها قضايا المضاربات والإيذاء بمعدل 34 لكل مائة ألف نسمة من السكان، وجرائم السرقة في المرتبه الثالثة بمعدل 32 لكل مائة ألف نسمة من السكان، ثم قضايا المسكرات بمعدل 31 لكل مائة ألف نسمة، ومن ثم القضايا الأخرى وهي الحوادث المرورية (25)، والاختلاء المحرم (18)، والتحرش (14)، ثم الحرابة (10)، والسب (9) لكل مائة ألف نسمو من سكان المنطقة.
ووفقا للتقرير، تصدرت جرائم الجالية الباكستانية قضايا المخدرات بواقع (596) قضية، تلتها قضايا السرقة (458) ثم جاءت الحوادث المرورية في المرتبة الثالثة (448)، ثم المضاربة (414).
ويظهر المؤشر أن مدينتي مكة المكرمة وجدة كان لهما النصيب الأوفر من جرائم الجالية الباكستانية بسبب كثرة أعدادهم فيهما.

وأفاد التقرير بأن الجنسيات غير السعودية تصدرت قضايا السحر والشعوذة وكانت الجالية السودانية الأكثر مقارنة بالجاليات الأخرى، وذلك بواقع 51 قضية ونسبة 23 %، بينما احتلت الجالية الإندونسية صدارة قضايا السحر بالنسبة للإناث بواقع 44 قضية ونسبة 54 %.

أخصائيون اجتماعيون يؤيدون إيجاد جهة للمعنفين بعيدا عن البيروقراطية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150129/Con20150129749865.htm

وفاء باداود (جدة)

أكد مجلس الشورى على ضرورة إيجاد جهة للتعامل مع العنف والمعنفين بعيدة عن الروتين وتمتاز بسرعة التعامل والفاعلية ولها سلطة مستقلة بهدف إيجاد حلول سريعة للمعنفين وحمايتهم من الأضرار الواقعة عليهم.

وقد لقي هذا التوجه ترحيبا كثيرا من المتخصصين في هذا المجال لما لهذه الخطوة من ضرورة بالغة.

طلال الناشري مدير إدارة الصحة النفسية والاجتماعية بصحة جدة يرى أنها خطوة إيجابية بكل المقاييس وتصب في مصلحة المعنفين من أطفال وسيدات وكبار السن، حيث لا توجد في الأغلب آلية لحمايتهم وتوفير الرعاية لهم في المستشفيات والشؤون الاجتماعية، فضلا عن أن الروتين المتبع في حالات العنف يربك الجهات من ناحية التدخل السريع والفاعل للمعنف، معربا عن أمله في إيجاد جهة ذات استقلالية لاتخاذ القرار في ظل وجود متخصصين في رعاية المعنف، لافتا إلى أنهم في لجنة الحماية بالشؤون الصحية يعانون من عدم الدعم الكافي وقصور السلطة في تنفيذ القرارات.. ما يؤثر سلبا على تعاملهم مع الحالات وعليه فإنهم بحاجة لجهة ذات سلطة تنفيذية للتصرف بشكل سريع وعملي مع الحالات مع إيجاد الدعم الفوري لها.

ومن جانبه يؤيد صالح الغامدي مدير الحماية في جدة إيجاد جهة مستقلة لديها الصلاحيات في اتخاذ القرار والتدخل السريع والبعد عن الروتين في التعامل مع حالات العنف، مقترحا تفعيل التعامل مع حالات العنف في مكان وجود المعنف دون تدخل من الشرطة.

أما الأخصائية الاجتماعية وأستاذة علم اجتماع فاطمة الشهري فترى ضرورة وجود جهة مستقلة للتعامل مع حالات العنف، موضحة أن المشكلة التي تعاني منها الجهات التي تتعامل مع حالات العنف تكمن في عدم الفاعلية وعدم وجود صلاحيات تمكنها من التعامل مع الحالات بشكل سريع، فضلا عن البيروقراطية الإدارية التي تجهض جهود الكثير من الحالات، لافتة إلى أن المعنف يحتاج للعمل الميداني السريع والبعد عن الروتين.

ومن وجهة نظر الباحثة الاجتماعية ومسؤولة العلاقات في الوحدة الاجتماعية نسرين أبو طه أن وجود جهة مستقلة تملك جميع الصلاحيات للتعامل مع المعنف دون الخضوع للروتين المعروف خطوة من شأنها خدمة المعنفين بشكل كبير، وتخفيف الضغط الواقع على الجهات المختصة بالعنف.\

الوزارة أخلت مسؤوليتها وأكدت أن التأخير تسبب في زيادة أعداد المنتظرين

"الشؤون الاجتماعية": "وزارة المالية" وراء تأخير صرف إعانات "المعاقين" منذ عام و٤ اشهر

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://sabq.org/mcxgde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
أخذت أزمة تأخير صرف إعانات ذوي الاحتياجات الخاصة من وزارة الشؤون الاجتماعية، التي أثارتها "سبق" الأسبوع الماضي، منحنى جديداً، بعدما اعترفت "الشؤون الاجتماعية" بالتأخير رسمياً في رد تلقته "سبق"، وزادت فيه الوزارة بتأكيد أن تأخير اعتماد الإعانة يترتب عليه زيادة أعداد المنتظرين وتأخر الوفاء بحقهم.
الوزارة في تعقيبها على "سبق" برأت موقفها، ورمت بالكرة في ملعب "وزارة المالية"، مؤكدة أنها سبق أن طلبت من "المالية" دعم بند إعانات المعاقين للصرف منه للحالات كافة المسجلة على قوائم الانتظار، ولم يرد لها الدعم المطلوب الذي يغطي الحالات الجديدة المسجلة منذ عام 1434هـ إلا بنسبة ضئيلة جداً.
يأتي ذلك في توضيح رسمي صدر من الشؤون الاجتماعية ردًّا على تساؤلات عدد من ذوي الاحتياجات الخاصّة، التي نشرتها "سبق"، عن أسباب تأخير صرف إعاناتهم المالية، رغم تقدمهم إلى الوزارة منذ نحو عام وأربعة أشهر، وتطابق الحالات مع شروط الصرف، مؤكدين أن جميع استفساراتهم من الوزارة وقطاعاتها تقابَل بـ "وعود" الصرف دون تنفيذ رغم حاجة الأسر الكبيرة إلى هذه الإعانات لرعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة ورفع الأعباء المترتبة على الأسر من هذه الرعاية.
وتفصيلاً، قال المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي: إنه بالإشارة إلى ما نُشر في صحيفتكم الموقرة بتاريخ 1436/3/28 هـ، بعنوان "ذوو المعاقين للشؤون: يا وزارة .. لماذا لا تصرفون الإعانات"، أود أن أفيد سعادتكم والقراء الكرام بأن وزارة الشؤون الاجتماعية تولي اهتماماً لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الخدمة لهم في وقتها، كما أننا نتفق مع ما نشرتموه واستفسر عنه الأشخاص ذوو الإعاقة أو أولياؤهم، خاصة أن تأخر اعتماد الإعانة يترتب عليه زيادة أعداد المنتظرين، وتأخر الوفاء بحقهم.
وأضاف: كما أن الوزارة من منطلق مسؤوليتها تفتح باب قبول الطلبات للحالات الجديدة من ذوي الإعاقة، وتفحصها طوال العام. أما الدعم والاعتماد فلهما ارتباط بالمخصصات المالية في الميزانية السنوية المعتمدة للوزارة مع بداية العام المالي.
علماً بأن الوزارة ترفع الطلبات المستحقة بعد حصرها، إضافة إلى نسبة الزيادة المتوقعة للحالات التي ستتقدم أثناء العام.
وتعتبر الوزارة جهة فحص في البداية، ثم هي جهة المنح بعد ورود الاعتماد أو تغذية بند الإعانات في ميزانية الوزارة.
وتابع: ووزارة الشؤون الاجتماعية سبق أن طلبت من وزارة المالية دعم بند إعانات المعوقين للصرف منه للحالات كافة المسجلة على قوائم الانتظار، ولم يرد إلينا الدعم المطلوب الذي يغطي الحالات الجديدة المسجلة منذ عام 1434هـ إلا بنسبة ضئيلة جداً.

وبيّن: بطاقة الصّراف الخاصة بإعانة الأشخاص ذوي الإعاقة لا تصدر إلا بعد توافر الاعتماد وتغذية بند الإعانات بالمبالغ اللازمة للحالات الجديدة. وثقوا بأننا عندما يتم تغذية البند سيتم تغذية حساب كل مستفيد جديد، وتصدر بطاقته تلقائياً، ويتسلمها مباشرة من الفرع الذي تم التقديم من خلاله.

وأردف: أما الصرف بأثر رجعي لأي حالة فإن ضوابط وقواعد شروط صرف الإعانات لذوي الإعاقة تعتبر الاستحقاق من صدور قرار صرف الإعانة، وليس من تاريخ تقديم الطلب، كما أن قرار صرف الإعانة لا يمكن إصداره إلا عند وجود الاعتمادات المالية المخصصة للإعانات، كما تسعى الوزارة دائماً إلى زيادة الإعانات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوم بمخاطبات رسمية مستمرة مع الجهات المختصة وذات الشأن بهذا الموضوع .

وختم بقوله: أرجو أن نكون أوضحنا بما يكفي للمواطنين الكرام ولجميع المستفيدين والمنتظرين للإعانات النقدية، ممن يصنفون من ذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم. علماً بأن الوزارة لا تزال مستمرة، وتواصل للتسريع بصرف استحقاقات المتقدمين السابقين ومن جاء بعدهم حتى الآن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معدل البطالة انخفض إلى 11.7 ٪

تراجع أعداد العاطلين في السعودية إلى 651 ألف عاطل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/29/article_926836.html

إكرامي عبدالله من الرياض

تراجع عدد العاطلين السعوديين عن العمل إلى 651.3 ألف، بنهاية النصف الثاني من عام 2014، مقارنة بـ 657 ألف بنهاية النصف الأول من نفس العام، أي بفارق 5.74 ألف خلال ستة أشهر، بنسبة تراجع 0.9 في المائة، نتيجة لتراجع عدد العاطلات الإناث بـ 4.3 ألف بينما الذكور بنحو 1.4 ألف.

على الجانب الآخر، أظهر تحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، ارتفاع عدد العاطلين السعوديين عن العمل خلال عام بنحو 28.77 ألف، حيث كان عدد العاطلين السعوديين، نحو 622.5 ألف بنهاية النصف الثاني 2013، ما يعني ارتفاع عدد العاطلين السعوديين بنسبة 4.6 في المائة خلال عام كامل، وذلك نتيجة لارتفاع العاطلات الإناث بـ 31.3 ألف، بينما تراجع عدد العاطلين الذكور بنحو 2.5 ألف. وبحسب التحليل، تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7 في المائة بنهاية النصف الثاني 2014، مقارنة بمستوى 11.8 في المائة بنهاية النصف الأول من نفس العام، و 11.7 في المائة بنهاية النصف الثاني 2013. فيما بلغ معدل البطالة خلال 2014، نحو 11.8 في المائة، مقابل 11.7 في المائة في 2013.

وبنهاية النص الثاني 2014، فإن نحو 83.5 في المائة من العاطلين عن العمل من بين السعوديين من حملة شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها، وحملة البكالوريوس أو الليسانس، بعدد 217.7 ألف (33.4 في المائة) للأول، و326.4 ألف (50.1 في المائة للثاني.

وتحسن معدل البطالة بين الذكور السعوديين ليبلغ 5.9 في المائة بنهاية النصف الثاني 2014، مقابل 6 في المائة بنهاية النصف الأول من نفس العام، و6.1 في المائة بنهاية النصف الثاني من 2013، كما تحسن معدل بطالة الإناث ليبلغ 32.8 في المائة خلال النصف الثاني 2014، مقابل 33.3 في المائة في النصف الأول من نفس العام، إلا أنه أعلى من معدل بطالة الإناث السعوديات خلال النصف الثاني 2013، والبالغ 32.1 في المائة. وبلغت قوة العمل بين السعوديين بنهاية النصف الثاني 2014، نحو 5.58 مليون نسمة، مقابل 5.55 مليون نسمة بنهاية النصف الأول من نفس العام، 4.38 مليون نسمة منهم ذكور بنسبة 78.5 في المائة، فيما 1.2 مليون نسمة من الإناث يشكلون 21.5 في المائة من قوة العمل بين السعوديين بنهاية النصف الثاني 2014.

وبلغ عدد المشتغلين السعوديين، نحو 4.93 مليون نسمة، شكل الذكور 83.6 في المائة منهم، بعدد 4.1 مليون نسمة، فيما بلغ عدد الإناث المشتغلات 805.7 ألف نسمة، يمثلون 16.4 في المائة من المشتغلين السعوديين.

أما العاطلون السعوديون بنهاية النصف الثاني 2014، فبلغوا 651.3 ألف نسمة، 39.7 في المائة منهم ذكور بعدد 258.9 ألف نسمة، و 60.3 في المائة إناث بنحو 392.4 ألف نسمة، فيما كان عدد العاطلين السعوديين بنهاية النصف الأول 2014، نحو 657 ألف نسمة، 40 في المائة منهم ذكور بعدد 260.3 ألف نسمة، و 60 في المائة إناث بنحو 396.7 ألف نسمة. وعن معدل البطالة إجمالا في السعودية (سعوديين وغير سعوديين)، فقد بلغ 5.7 في المائة بنهاية النصف الثاني 2014، مقابل 6 في المائة بالنصف الأول من نفس العام، حيث بلغت قوة العمل 11.74 مليون نسمة، 11.07 مليون نسمة منهم مشتغلون، و671.64 ألف عاطلون. وبلغت نسبة البطالة بين الذكور إجمالا في السعودية 2.8 في المائة بعدد 272.5 ألف نسمة، فيما بلغت نسبة البطالة بين الإناث 21.6 في المائة، بعدد 399.1 ألف نسمة.

العاطلون السعوديون حسب الحالة التعليمية

بلغ عدد العاطلين السعوديين بنهاية النصف الثاني 201ص4، نحو 651.3 ألف نسمة، مقسمين إلى تسع حالات تعليمية (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، متوسطة، ثانوية أو ما يعادها، دبلوم دون الجامعة، بكالوريوس أو ليسانس، دبلوم عالي/ ماجستير، وأخيرا دكتوراه).

وشكل حملة البكالوريوس أو الليسانس 50.1 في المائة منهم بعدد 326.4 ألف نسمة، ثم حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها بعدد 217.7 ألف نسمة، يمثلون 33.4 في المائة من الإجمالي، ليشكل القسمان 83.5 في المائة من إجمالي العاطلين السعوديين بنهاية النصف الثاني من العام الجاري، عدد 272.1 ألف نسمة. على الجانب الآخر، شكل قسم (الأميين) صفر في المائة تقريبا من العاطلين السعوديين عن العمل، بعدد 297 نسمة، ونفس النسبة تقريبا لقسم من (يقرأ ويكتب فقط) بعدد 2.5 ألف نسمة. كما أظهر التحليل، أن هناك 5.3 ألف سعودي من حملة الدبلوم العالي والماجستير، عاطلون عن العمل بنهاية النصف الأول من عام 2014، فيما لا يوجد أي عاطل سعودي من حملة الدكتوراه.

ماذا تعني البطالة؟

"البطالة" هي عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيها.

"قوة العمل" هم مجموع الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل مدفوع الأجر من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد.

"خارج قوة العمل" هم جميع الأفراد (ذكورا وإناثا) القادرين على العمل، ولكنهم لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه، مثل الطلاب أو ربات المنازل، والمتقاعدين، إضافة إلى الأشخاص الأغنياء الذين لا يحتاجون إلى العمل ولا يبحثون عنه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تحقيقات الوزارة تثبت ارتكاب بعض المكاتب مخالفات

وكيل "العمل": حل شكاوى المواطنين على شركات الاستقدام خلال أيام معدودة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/29/article_926838.html

عبدالله الروقي من الرياض

أوضح لـ"الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل، أن الوزارة اتخذت إجراءات بحق شركات ومكاتب استقدام بناء على شكاوى المواطنين بعد أن أثبتت التحقيقات ارتكابها مخالفات سواء في العقود المبرمة أو الأسعار.

وقال زياد الصايغ؛ وكيل وزارة العمل لخدمة العملاء والعلاقات العمالية، إن طبيعة الشكاوى التي وردت إلى الوزارة تختلف من شكوى إلى أخرى، لافتا إلى أن هناك شكاوى يتم حلها خلال أيام معدودة، بينما يوجد نوع آخر منها يتطلب تدخل جهات أخرى وهو ما يسهم في تأخير حلها.

ويأتي تصريح الصايغ تزامنا مع دعوة وزارة العمل جميع المواطنين والمقيمين ممن لديهم شكاوى أو ملاحظات على أداء مكاتب وشركات الاستقدام إلى التواصل معها عبر الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية "مساند"، أو الاتصال الهاتفي على مركز الاتصال التابع لها على الرقم الموحد 19911.
وأشار الصايغ إلى أن هدف الوزارة الأول هو حفظ حقوق المواطنين، موضحا وجود أنظمة ولوائح ومواد قانونية تتعامل بها الوزارة مع شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية تحمي حقوق المواطنين في حال ثبت وجود حق لهم.
ولم يحدد المسؤول في وزارة العمل عدد الشكاوى التي تلقتها أو التي تم حلها، مؤكدا أن الوزارة تعمل على التحقق والمراقبة المستمرة للشركات والمكاتب العاملة في السوق. إلى ذلك أكد الصايغ في بيان نشرته الوزارة أمس، أن دعوة الوزارة إلى التواصل معها عبر المنافذ الرسمية يأتي من منطلق حرصها على تلبية احتياجاتهم من خلال تذليل جميع التحديات أو الإشكاليات التي قد تعترض إجراءات حصولهم على العمالة المنزلية بأي حال من الأحوال، مشيرا إلى سعيها لخدمة عملائها من خلال تطوير وتحديث الإجراءات من جانب، وإطلاق البرامج والمبادرات الهادفة من جانب آخر.
تهدف دعوة وزارة العمل للمواطنين بتقديم شكاوى ضد شركات ومكاتب الاستقدام المخالفة، إلى حفظ حقوقهم.
وبين أن موقع "مساند" للعمالة المنزلية يتيح للمواطنين التعرف على الحقوق والواجبات والتكاليف والمعلومات التفصيلية عن المكاتب، ويمكن للمستفيد من خلاله التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات إذا حدثت بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية، إضافة إلى ما يوفره الموقع من النماذج والمستندات المطلوبة لإجراءات الاستقدام كنموذج طلب استقدام الأفراد، ونموذج الراتب، استمارة خروج وعودة، استمارة إصدار رخصة إقامة، وطلب إصدار رخصة قيادة.
ودعا وكيل وزارة العمل، جميع شركات ومكاتب الاستقدام إلى نشر تكاليف استقدام العمالة المنزلية على موقع "مساند"، بما يخدم المواطن والمقيم على حد سواء، ويضع أمامهم خيارات خدمية متنوعة تأكيدا لمبدأ الشفافية، وسعيا إلى تحفيز تنافسية "الاستقدام". ولفت الصايغ إلى أنه يتم متابعة طلبات أصحاب البلاغات والشكاوى والاقتراحات والعمل على تحصيل حقوقهم من مزودي الخدمة وفق اللوائح المنظمة للعلاقة التعاقدية، مبينا أن مركز الاتصال يجيب على ما يرده من اتصالات بـ8 لغات وهي، "العربية، الإنجليزية، الأوردو، الهندية، الإندونيسية، الإثيوبية، ماليالامية، تقالو الفلبينية"، ويقدم خدماته من يوم السبت حتى الخميس من الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء.

حقوق الإسلام من جديد

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24882

ياسر الغسلان

تقرر أن يناقش مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قضية ازدراء الأديان والتصويت على مشروع قرار حولها، وذلك في دورته القادمة في شهر مارس بعد أن تقدمت السعودية بطلب لذلك إثر الأحداث التي وقعت بعد أن أعادت مجلة "شارلي إيبدو" الفرنسية نشر رسومات مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.
ومن المهم الإشارة إليه أن مشروعا مماثلا كان قد عرض في ٢٠١١ على ذات المجلس إلا أنه وبسبب تحالفات دول غربية كما يقول البعض والتي تخوفت مما قد يعنيه القرار من تأثير سلبي على حرية التعبير؛ قامت بالعمل على تمييع القرار وتخفيف صيغته لضمان أحقية الجميع بالتمتع بحرية الرأي.
يوم الثلاثاء الماضي احتفل اليهود والصهاينة منهم على وجه التحديد بالذكرى السبعين على تحرير معتقل "أوشفيتز" البولندي والذي تشير الوثائق إلى أنه قتل وعذب فيه أكثر من مليون يهودي خلال الحرب العالمية الثانية، وأنه في اليوم الذي سقط بيد الجيش السوفيتي في ٢٧ يناير ١٩٤٥ لم يكن يؤوي أكثر من بضعة آلاف من اليهود بعد أن قتل النازيون معظمهم.
بعد سبعين عاما نجد أن هناك دولا في أوروبا تجرم بالقانون ليس فقط التعبير عن موقفهم المعادي من اليهود بل حتى إنكار حدوث المحرقة أو التشكيك في حجمها الحقيقي، حيث نجد أن كلا من ألمانيا-إيطاليا-فرنسا-النمسا-المجر-رومانيا-

بلجيكا-سويسرا-سلوفاكيا-بولندا-لوكسمبورج تجرم كل إنسان يعمل على إنكار أو التشكيك في حدوث المحرقة النازية أو ما يعرف بـ"الهولوكوست".
أمام التصويت في مجلس حقوق الإنسان المقرر في مارس بضع تحديات، على السعودية والدول الإسلامية أن تعمل على إزالتها ومعالجتها، منها أن تعمل على خلق تحالفات لصالحها تمنع حدوث تحالفات معارضة للقرار كما حدث في عام ٢٠١١، إضافة إلى توضيح -وبشكل لا يقبل التفسيرات المتعددة- معنى مصطلحات مثل إهانة وتطاول وازدراء، فالكلب أجلكم الله مثلا في ثقافتنا الإسلامية يعد حيوانا نجسا بينما عند الغرب يعتبر الصديق الوفي والعنصر المكمل للعائلة.
اليهود تمكنوا بذكاء من فرض قوانين تعاقب منكري مآسيهم، والدور علينا أن نعمل بذكاء لا عاطفة في فرض قوانين تحمي مقدساتنا، فلنبتعد عن الكلام العاطفي ولنركز على العمل بلغة القانون والسياسة وبناء التحالفات وتبادل المصالح.

الرياض
www.Alriyadh.com

الصحة بين حلول التجزئة وحلول الجملة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017086

فهد محمد السلمان

كنتُ أتمنى على معالي وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع ألا يأخذ قضايا وزارته بالمفرّق، لأنها بفضل التراكمات الطويلة من الإخفاقات أصبحت تُحسب بالجملة، لذلك فالتوجه لرفع رواتب الكوادر الطبية من أجل التعاقد مع أطباء على مستوى عال من الكفاءة، لو أخذناه بمفرده كحلّ لتردّي الخدمات الصحية، فلن يكون أكثر من فتح ثقب جديد لإهدار ميزانية الوزارة بلا أي جدوى، وما أكثر الثقوب في قربة هذه الوزارة، إلى درجة أن ما تستقطعه من موازنة الدولة لا يوازي ما تقدمه للناس من خدمات، خاصة وأنها تأتي بعد قطاع التعليم مباشرة في الجلوس إلى مائدة الموازنة كل عام، وعلى هذا الأساس فمهما تعاقدت الوزارة مع أطباء لامعين في تخصصاتهم دون إصلاح بقية المنظومة فلن تصل إلى ما تريد، ولن تبلغ ما يحلم به معالي الوزير، طالما أن قطاع التمريض أصبح مجرد وظيفة الأولوية فيها للسعودة، وليس للكفاءة، وطالما أن إدارة المستشفيات مجرد شهادة تُستخدم لأغراض الترقية أكثر مما تُستخدم لأغراض الإدارة بالتخصص، وطالما أن بعض الأطباء لا يثقون بمهارة بعض العاملين في المختبرات أو أقسام الأشعة وهكذا.
الأطباء المتميزون، وغير المتميزين يعتمدون بالدرجة الأولى على مدونات التمريض عن الحالات، ومدى اتقانهم لواجباتهم الفنية، ويؤسسون تشخيصهم لأي حالة على ما معلومات المتابعة التي يوفرها التمريض الذي يتعامل مع الحالة على مدار الساعة، كما يعتمدون على مهارة ودقة فنيي المختبرات في القيام بأدوارهم، بمعنى أن كفاءة الطبيب ومهارته لن تسد ثغرات أو قصور بقية الأذرع الفنية للخدمات الصحية التي لا يمكن أن يستقيم عملها إلا كمنظومة متكاملة، يكمّل بعضها بعضاً ، هذا إلى جانب اهتزاز الثقة بين مقدمي الخدمة والمستفيدين منها نتيجة سوء الإدارة، ابتداءً من آلية استقبال الحالات في أكثر أقسام الطوارىء، وبقاء المريض ومرافقه لبعض الوقت كما لو أنه في سوق حراج، قبل أن يجد سريراً يُلقي عليه بدنه، أو طبيباً يتحدث معه بلغته ويتفهم شكواه، هذا إن لم تعرق كفه برقم انتظار، عليه أن ينتظر حلول دوره من خلاله. من هنا أعتقد أنه ما لم يتم تصحيح بيئة الخدمات الصحية كبنية واحدة، وردم هوّة الثقة بين طرفي الخدمة على مستوى الإدارة والاستقبال، فلن يُغني وجود الطبيب الكفء وإن ملأت الوزارة جيوبه بالمال لسدّ تلك الثغرات.
كم هو محزن أن يتزاحم الناس حول بعض المستشفيات والمستوصفات في القطاع الخاص، مما يستدعي أحياناً أجهزة المرور لتنظيم حركة السير حولها، وفك الاختناقات، في حين لا تسمع سوى أصوات جنادب الليل في حدائق المستشفيات الحكومية التي يُخيّم عليها السكون، رغم أن الناس يعلمون أن هذا القطاع القائم على الربحية لن يكون أكثر سخاء من الحكومة في التعاقد مع أطباء مرتفعي القيمة ، لكنهم قد يجدون التعويض نوعاً ما في أسلوب إدارة الخدمة الطبية في هذا القطاع، ووجود من يستقبلهم ويدير تحركاتهم، ويُريهم بياض أسنانه، عوضاً عن أن يُكشّر في وجوههم أو يومئ لهم

بطرف الكف: انتظر هناك، أو يُرسلهم إلى مكتب لا يجلس عليه أحد، ولا يُسمع فيه سوى صدى هاتف يدق دون أن يجد من يرد عليه أو يُخرسه.
جزء كبير من نجاح الخدمة الصحية يرتبط بأسلوب إدارتها، وكيفية تعامل العاملين فيها مع الحالة، وعليه تتأسس الثقة في الخدمة أو تنهار كقصور الرمل يباغتها المدّ على أطراف الشواطىء. لذلك على الوزارة إن أرادتْ أن تُبدّل جلدها، وتسترد الثقة المفقودة أن تبدأ من أبواب أقسام الطوارئ والإسعاف في المستشفيات ومن العيادات الخارجية، فمن هناك يدخل المرضى.

مندوب المملكة بالأمم المتحدة يشيد بجهود الكويت بتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2015/20150128/39353

قدم مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل بن حسن طراد، الشكر للوفد الكويتي برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط في دولة الكويت هند الصبيح، وذلك على عرضها الشامل عن حالة حقوق الإنسان في بلادها.

وهنأ السفير دولة الكويت في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان خلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة للكويت، على تقريرها الوطني الشامل الذي يوضح حجم الإنجازات التي تمت في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مثمنًا للحكومة الكويتية سعيها الدؤوب لتنفيذ غالبية التوصيات التي قبلت بها عند مناقشة تقريرها الأول عام 2010.

وقال: "إن الإنجازات التي حققتها حكومة الكويت في مجال السياسات والقوانين والمؤسسات المتعلقة بحقوق الإنسان تستحق الإشادة والتشجيع، وخاصة التصديق على اتفاقية الأشخاص ذو الإعاقة، وإنشاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة وانجاز مشاريع القوانين الخاصة بالأحداث، وحقوق الطفل ومحكمة الأسرة والتقدم الحاصل في إعمال الحق في التعليم والصحة وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعب الكويت، ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان بين فئات المجتمع .

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م اضغط هنا	
المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 ربيع الاخر 1436هـ - 29 يناير 2015م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150129/Cartoon201501296243.htm	